الجهالة متحملة في النكاح لانه لو لم يسم اصلا يجوز النكاح ويجب مهر المثل مع ان النوع والجنس غير معلوم اصلا فعلم ان الجهالة متحملة فلما عين بالقبض صار كان التسمية وقعت ابتداء على المتعين فلا وهبته لا يرجع عليها بشيء لو صوله الى عين حقه **قوله** واذا تزوجها على الف على ان لا يخرجها من البلدة او على ان لا يتزوج عليها اخرى فان وفى بالشرط فلها المسمى وان تزوج عليها اخرى او اخرجها فلها مهر مثلها يريد به اذا كان المسمى اقل من مهر المثل وهذا من مسايل الجامع قال في تحفة الفقهاء والجمع بين ما يتمول وبين ما ليس بمال لكن لها فيه منفعة ان كان شيئا يباح لها الانتفاع به كطلاق الضرة والاسكن في بلدها ونحو ذلك كما لا يخفى عن المتأمل فان وفى بالمنفعة واوصل اليها فانه لا يجب الا المسمى اذا كان عشرة مثلا عدلا انها اسقطت حقها عن مهر المثل لغرض صحيح وقد حصل وان لم يف بما وعد لها ان كان ما سمى لها من المال مثل مهر المثل او اكثر فلا شيء لها الا ان لك المسمى وان كان ما سمى لها اقل من مهر المثل يكمل لها مهر مثلها عندنا وقال زفر وان كان ما وعد لها سوى المسمى شيئا مما لا اذا شرط ان يهدي اليها هدية فلم يف يكمل مهر المثل وان كان شيا ليس بمال يعني نحو طلاق الضرة فلم يف لا يجب الا ما سمى لان ما ليس بمال لا يصلح مهرا فلا يستكمل المسمى مهرا فلا يجب الرجوع بعوض عما ليس بمال واذا كان المسمى مالا وجب الرجوع بعوض عند فواته فوجب مهر المثل ولنا انها لم ترض بالمسمى الا لمنفعة اخرى فاذا لم تسلم لها وجب مهر المثل لانعدام الرضا بالمسمى كما اذا تزوجها على الف وكرامتها او يهدي اليها هدية اما اذا كان شيئا لا يباح لها الانتفاع به كالخمر والخنزير فان كان المسمى عشرة فصاعدا يجب ذلك ويبطل الحرام ولا يكمل مهر المثل لان المسلم لا ينتفع بالحرام فلا يجب عوض بمقوله **قوله** كما في تسمية الكرامة والهدية مع الالف صورته ما قال الحاكم الشهيد في مختصر الكافي وان تزوجها على الف درهم وكرامتها او على الف وعلى ان يهدي لها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص من الالف وان طلقها قبل الدخول كان لها نصف الالف لان مهر المثل يسقط بالطلاق قبل الدخول **قوله** ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها من البلدة الى اخره وهذا من مسايل الجامع الصغير وهي مفادة ولفظ الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في رجل

تزوج امراة على ان اقام بها في بلدها مهرها الف وان اخرجها فمهرها الفان فان اقام بها في بلدها فلها الف وان اخرجها فلها مهر مثلها لا ينقص عن الف ولا يزاد على الفين وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جايزان وقالا في الاصل وان تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امراة وعلى الفي درهم على ان لا يخرجها من الكوفة وعلى الفي درهم ان اخرجها فالشرط الاول جايز لها تلك التسمية ان وافقه وان طالقه فلها مهر مثلها لا يجاوز به الفين ولا ينقص عن الف لان الشرط الثاني فاسد في المهر وكذلك ان تزوجها على الفي درهم ان كانت له امراة فان لم يكن امراة فعلى الف درهم فالشرط الاول جايز ولها الفا درهم ان كانت له امراة وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الالفين وان لم يكن له امراة فلها مهر مثلها لا ينقص من الف ولا يجاوز به الفين وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جميعا جايزان على ما شرطا وعند زفر الشرطان فاسدان ولها مهر مثلها لا ينقص من الالف ولا يزاد على الفين وجه قوله ان ذكر بعقابلة شيء واحد وهو البضع بدلين مختلفين على سبيل البدل وهما الالف والالفان فيفسد التسمية للجهالة فيجب مهر المثل ولهما ان ذكر كل واحد من الشرطين مفيد فيصحان جميعا وابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان الشرط الثاني لا يصلح مفيدا لانه اسقط الاول فدخل لعدم الجهالة فيه فتتعلق العقد به ثم لم يصح الشرط الثاني لان الجهالة نشأت منه ولم يفسد النكاح لان الشرط الفاسد لا يؤثر في النكاح فلما خالف الشرط الاول وجب لها مهر المثل لان في ذلك الشرط نفعا فلا ينقص من الالف لان الزوج رضي به ولا يزاد على الالفين لان المراة رضيت به وصاحب الهداية رح لم يبين الدليل على مذهب السيدة واحال المسيلة لكتاب الاجارات ولم يبين هناك ايضا بل بين تلك مسيلة ان حطت اليوم فلك درهم وان حطت غدا فلك نصف درهم فان قد[illegible] العرف بين هذه المسيلة حيث يصح الشرط الاول دون الثاني وبين ما اذا تزوجها على الفين ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة حيث يصح الشرطان جميعا بالاتفاق والمسئلة في الفتاوى الولوالجي وغيره قلت المسيلة الاولى وجدت المخاطرة في التسمية الثانية لانه لا يدري ان الزوج يخرجها مرارا في المسيلة الثانية لا مخاطرة لان المراة اتاجيلة واما قبيحة غير ان الزوج لا يسرها وحمله بصحتها لا يوجب المخاطرة فصح الشرطان **قوله** ولو تزوجها على هذا العبد وعلى هذا العبد فان كان مهر مثلها اقل من ادناهما قلما الادنى والا فالاقل اي الاقص واي الاقص كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)